إعادة السلطة المركزية على بغداد
عام ١٨٣١

Restoration of central authority over
Baghdad١٨٣١

م.م. احمد يونس عبدال *

Ahmed Younis Abdul

Ahmwd. ١٩٧٥abdal@gmail.com

https://orcid.org/٠٠٠٩-٠٠٠٧-٧٧٢٦-٣٠٢٧

م.م. محمود جاسم محمد عيدان*

Mahmoud Jassim Mohammed Eidan

mahmood. ٢٢arp ٢٦@student.uomosul.edu.iq

https://orcid.org/٠٠٠٩-٠٠٠٧-٢٦٦١-٨٩٦٧

المستخلص

كان السلطان محمود الثاني يسعى جاهداً على إعادة السلطة المركزية المباشرة على الولايات العثمانية المستقلة بعد إلغاء الجيش الانكشاري وتأسيس جيش المحمدية المنصورة خاة ولاية بغداد التي شهدت اثناء حكم المماليك أحداث عديدة وفي مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كانت لها تداعيات خطيرة انعكست بشكل كبير على مجمل الأوضاع العامة في الولايات

* وزارة التربية/ تربية دهوك

Ministry of Education/Duhok Education Directorate

*** وزارة التربية/ تربية نينوى**

Ministry of Education/Nineveh Education Directorate

العراقية ولاسيما مدينة بغداد التي تعد عاصمة ولاية بغداد رسميا طوال العهد المملوكي، إذ عانى سكانها وحكومتها من تحديات سياسية واقتصادية وطبيعية صعبة للغاية ساهمت بشكل كبير في تدهور وضع المدينة، وتعرضهم للهجمات الخارجية من حكام بلاد فارس ، فضلاً عن انتفاضات العشائر المتكررة على الحكومة ناهيك عن حدوث الفيضانات وانتشار الأمراض بين السكان.

Abstract

Sultan Mahmud primary concern after abolishing the Janissary army and establishing the victorious Muhammadiyah army was to reassert direct central authority over the independent Ottoman provinces, particularly the province of Baghdad. During the Mamluk era, many events occurred in various political, military, economic, and social aspects, which had serious repercussions that greatly affected the overall general conditions in the Iraqi provinces, especially the city of Baghdad, which was officially the capital of the Baghdad province throughout the Mamluk era. Its inhabitants and government suffered from extremely difficult political, economic, and natural challenges that contributed significantly to the city's decline. They were subjected to external attacks from the rulers of Persia, as well as frequent tribal uprisings against the government, not to mention floods and the spread of diseases among the population.

٣٣السلطة المركزية – محمود الثاني–

mahmud althaani- alsultat almarkazia

إعادة السلطة المركزية على بغداد
عام ١٨٣١

م.م. احمد يونس عبدال
م.م. محمود جاسم محمد عيدان

المقدمة :

كان هاجس السلطان محمود الثاني الأهم في أعقاب إلغاء الانكشارية وتأسيس جيش المحمدية المنصورة هو إعادة السلطة المركزية المباشرة على الولايات العثمانية المستقلة ولاسيما ولاية بغداد ، إذ شهدت مدة حكم المماليك في العراق أحداث عديدة وفي مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كانت لها تداعيات خطيرة انعكست بشكل كبير على مجمل الأوضاع العامة في الولايات العراقية ولاسيما مدينة بغداد التي تعد عاصمة ولاية بغداد رسميا طوال العهد المملوكي، إذ عانى سكانها وحكومتها من تحديات سياسية واقتصادية وطبيعية صعبة للغاية ساهمت بشكل في تدهور وضع المدينة، وتعرضهم للهجمات الخارجية من حكام بلاد فارس ، فضلاً عن انتفاضات العشائر المتكررة على الحكومة ناهيك عن حدوث الفيضانات وانتشار الأمراض بين السكان.

اقتضت طبيعة الدراسة أن تقسم إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث ومطالب رئيسة وخاتمة : تم التطرق في المبحث الأول الإصلاحات العثمانية ومنها الإصلاحات العسكرية في المطلب الأول ، وفي المطلب الثاني تم ذكر الإصلاحات الإدارية والاجتماعية في العراق عهد السلطان محمود الثاني، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا الى الأوضاع العامة في ولاية بغداد في عهد الوالي المملوكي داود باشا أولا: ولاية بغداد بين النهج العسكري والتخبط الإداري ثانيا: الأوضاع العامة في بغداد ظل الحكم المملوكي ، أما المبحث الثالث والأخير فقد ركز على إعادة السلطة المركزية على العراق في عهد السلطان محمود الثاني أولا: محاولة الدولة العثمانية القضاء على النفوذ المملوكي في العراق ثانيا: داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق ثالثا : الحملة العثمانية لبسط السلطة المركزية على بغداد بقيادة علي رضا باشا اللاز ثم الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

وأهم المصادر المعتمدة في الدراسة كتاب لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج١ ، لمؤلفه علي الوردي، وكتاب تاريخ العراق في العهد العثماني (١٦٣٨-١٧٥٠م) دراسة في أحواله السياسية لمؤلفه علي شاكر علي .واجهت الدراسة بعض الصعوبات في الحصول على المصادر إلا أننا وجدنا ضالتنا في شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) .

التمهيد:

حاولت الدولة العثمانية [١] منذ منتصف القرن الثامن عشر محاولات عديدة لإصلاح نظامها ومؤسساتها العسكرية والإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وفق الأسس والأساليب الغربية الحديثة وكان لتلك المحاولات تأثيرها وانعكاسها على أغلب ممتلكات الدولة العثمانية ، بعد أن تدهورت أنظمة الحكم العثمانية وعدم قدرتها على استيعاب التطورات الحديثة التي شملت مجالات الحياة المختلفة في أوربا ولاسيما من النواحي العسكرية[٢]، وقد اتضح ذلك في سلسلة الهزائم العسكرية التي منيت بها الدولة العثمانية نتيجة تمسكها بتقاليد قديمة وتكنيكها الحربي القديم فاضطرت إزاء ذلك إلى التوقيع على معاهدات مذلة ومنها معاهدة (كارلوفيتز) في سنة ١٦٩٩م [٣] التي سلمت بها الدولة العثمانية المجر إلى النمسا, ومعاهدة (بيساروفيتس) سنة ١٧١٨م[٤] ، التي فقدت بها جزءاً مهماً من البلقان، ومعاهدة (كوجك

(١) برزت الدولة العثمانية إلى الوجود كإمارة حدودية صغيرة، كرّست نفسها للغزو والجهاد ضد الروم (البيزنطيين).فقد نشأت نتيجة للخدمات التي قدّمها زعيمها أَرطغرل(١٢٣١-١٢٨١م)إلى السلطان السلجوقي علاء الدين كيقباد الأول(١٢١٩-١٢٣٧م) والمعروف أن العثمانيين ينتسبون إلى عشيرة (قايى)وهم من الأتراك الأغوز(oğuz)،التي هاجرت من أواسط أسيا إلى أسيا الصغرى(الأناضول) في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي تحت ضغط المغول، واستوطنت منطقة(سكود) على الحدود السلجوقية – البيزنطية، وإنّ مؤسس تلك الأمارة هو عثمان بك بن أرطغرل (١٢٩٩-١٣٢٦م) الذي تسمت الأمارة باسمه.عن الأصول التاريخية للدولة العثمانية ينظر: كوبرلي ، محمد فؤاد ، قيام الدولة العثمانية، ترجمة :أحمد السعيد سليمان، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،(القاهرة:١٩٦٧م)،ص٧١-٨٤؛ أوزتونا، يلماز، المدخل إلى التاريخ التركي، ترجمة: أرشد الهرمزي ، الدار العربية للموسوعات،(بيروت: ٢٠٠٥م)، ص٢٥٣.

(٢) أحمد ،إبراهيم خليل ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٢، ص١٧٧.

(٣) معاهدة كارلوفتس بين الدولة العثمانية من جهة والنمسا والبندقية وبولونيا في ٢٦ كانون الثاني ١٦٩٩م، إذ أقر المؤتمر باحتفاظ كل طرف بالأراضي التي احتلتها، وأصبح بإمكان الإمبراطور النمساوي التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية تحت ستار حماية الكاثوليك ومنح السلطان التجار النمساويين حرية التجارة في الأراضي العثمانية وقبل السلطان العثماني السيطرة البولندية الكاملة على بودوليا وأوكرانيا، وتخلى العثمانيون عن السيادة على القوقاز، وبذلك أنهوا حكمهم في مناطق شمال البحر الأسود، واحتفظت البندقية بشبه الجزية المورة ودلماشيا، لكنها تخلت عن ليبانتو وبعض الجزر إلى العثمانيين مقابل إعادة الامتيازات. للمزيد ينظر: العبيدي، أحمد ناطق مضائق البسفور والدردنيل ١٧٧٤- ١٨١٥م ، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣،ص ٤٧.

(٤) عقدت معاهدة بيساروفيتس في ١٧١٨م بين النمسا والبندقية من جهة وبين الدولة العثمانية من جهة أخرى، فاحتفظت النمسا ببلغراد وعلى جزء مهم من صربيا، وجدد العثمانيون الامتيازات التي كانت تتمتع بها النمسا في الدولة العثمانية، واحتفظت البندقية بدلماشيا والجزر الأيونية وبعض الحصون في الجبل الأسود، أما العثمانيون فلم يخسروا الأراضي والرجال فحسب بل خسروا سمعتهم والروح المعنوية، فقد أوضحت هذه الهزائم أنه مهما عمل

كينجاري) [١] التي أعقبت هزيمتها أمام روسيا القيصرية سنة ١٧٧٤، ومعاهدة (ياسي) سنة ١٧٩١[٢] التي أذلتها أمام روسيا القيصرية أيضاً، وقد انكشف ضعفها كذلك في عدم قدرتها على مواجهة الغزو الفرنسي على مصر وسوريا وفلسطين (١٧٩٨-١٨٠١م)، وقد اتضحت علامات الانحطاط في تدهور النظام الاقتصادي وفساد الإدارة الحكومية ومن ثم تدخل الحريم في أمور الدولة واستمرار الانتفاضات في معظم ولايات الدولة العثمانية.

وكانت وراء حركة الإصلاح العثمانية التي ابتدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عوامل عديدة، فمن المؤرخين من كان يرى أن الضغط الاستعماري الأوربي على الدولة العثمانية هو السبب الذي دفع الحكومة العثمانية إلى أن تصلح من شأنها، حين ينكر آخرون ذلك ويرون أن حركة الإصلاح كانت من الداخل فالطبقة البرجوازية الناشئة في إسطنبول بدأت بالرغم من ضعفها آنذاك تساند أي اتجاه إصلاحي يسير نحو التخلص من الأوضاع الإقطاعية المتخلفة والسائدة في الدولة العثمانية[٣].

المصلحون العثمانيون لإصلاح الجيش والحكومة فأنه ليس بمقدورهم أن ينافسوا المشاة والمدفعية الأوربية الجديدة، لذلك أصبح العثمانيون حذرين جداً من أي تورط جديد في الحروب الأوربية وبذلوا استعدادهم لقبول عهد جديد من السلم، لكن العثمانيون سرعان ما وجدوا أنفسهم متورطين في حرب ضد بلاد فارس على أمل تعويض خسائرهم في أوربا. ينظر :العبيدي، المصدر السابق ، ص٤٨.

(١) جرت مفاوضات بين الدولة العثمانية من جهة وبين روسيا القيصرية من جهة أخرى في (كوجك كيناري) الواقع في بلغاريا إلى الجنوب من نهر الدانوب وتمخضت في ١٠ تموز سنة ١٧٧٤م عن التوقيع على وثيقة معاهدة تعهد (من أكثر الوثائق شؤماً في التاريخ العثماني)، ومن (أشهر وأهم المعاهدات في تاريخ الدبلوماسية الأوربية)، فقد نصت المعاهدة على استقلالية خانية القرم عن الدولة العثمانية وعد ذلك مقدم لضم روسي محتوم وحصلت روسيا على مكاسب إقليمية إذ حصلت على المنطقة المحصورة بين نهري الدنيبروبوك مع قلعة كينبورن التي تسيطر على مصب نهر الدنيبر في البحر الأسود وبذلك حصلت روسيا ولأول مرة على موطئ قدم على البحر الأسود على الرغم من محدوديته، للتفاصيل ينظر: التكريتي ، هاشم صالح ، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦م، مطابع دار الحكمة ، بغداد :١٩٩٠م ، ص٣٧.

(٢) جرت المفاوضات في ياسي jassy في تشرين الأول ١٧٩١م وانتهت بتوقيع معاهدة ياسي في ٩ كانون الثاني ١٧٩٢م، حققت روسيا في هذه المعاهدة مكاسب إقليمية جديدة على حساب الدولة العثمانية فقد اعترفت بضم روسيا للقرم وسيادتها على جورجيا وعلى الأراضي ما بين نهري البوغ والدينستر بحيث يكون النهر الأخير حدوداً بين الدولتين وعلى ميناء اوشاكون إذ بنت روسيا فيها ميناء أوديسا الذي سيكون في المستقبل القريب أساس البحرية الروسية في البحر الأبيض وهكذا فإن هذه المعاهدة قد عززت من هيمنة روسيا على البحر الأسود، وعلى إمارتي الدانوب، في الوقت الذي كشفت الهزائم التي حلت بالدولة العثمانية على الضعف والتدهور الذي وصلت إليه هذه الدولة، فبالإضافة إلى الأراضي التي فقدتها تعاظمت مشاكلها الداخلية ولاسيما المالية وضعف سيطرتها على باقي أراضيها.

(٣) احمد، إبراهيم خليل ، تاريخ السيطرة العثمانية ، المرجع السابق، ص،١٨٠.

المبحث الاول: الإصلاحات العثمانية

المطلب الأول / الإصلاحات العسكرية

لقد اقتصرت حركة الإصلاحات الأولى على المؤسسة العسكرية فالدولة العثمانية كانت عسكرية الطابع منذ نشأتها فإن تلك المؤسسة أصبحت قوة قديمة ومسيطرة في الدولة وتشل أي جهود رامية إلى إصلاح بنية الدولة، وهي المسؤولة عن الهزائم المتكررة التي منيت بها الدولة العثمانية طيلة القرن الثامن عشر وقد ظهر للعيان تفوق النظم الأوربية في شؤون الجيش بآثاره المادية، الأمر الذي جعل الإصلاح العسكري يبدو هدفاً مركزياً فشؤون الجيش كانت بمثابة المحور الأساس لجميع شؤون الدولة لذلك فقد بدأت حركات الاقتباس والإصلاح في الشؤون العسكرية ثم امتدت بعد ذلك إلى الجوانب الإدارية والمالية والقضائية والتعليمية ونظراً لأهمية الفترة التي سبقت التنظيمات فمن المفيد الإشارة إلى أبرز التطورات الإصلاحية التي تمت فيها.

يرجع بعض المؤرخين إصلاح الجيش العثماني إلى السلطان العثماني مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤)[١]، ذلك لأن نظم البحرية والمدفعية وفقاً للأساليب والأسلحة الأوربية مستعيناً بعدد من الخبراء والضباط الأوربيين وفي مقدمتهم البارون (دي توت)،أما الانكشارية[٢] فلم يتعرض لهم آنذاك لقوتهم وقدرتهم على مقاومة الإصلاح ورفضه.

(١) تولى الحكم وكان له من العمر اثنان وأربعون عاماً، خاضت الدولة العثمانية في عهده حرباً طويلة مع روسيا القيصرية استمرت من سنة ١٧٦٨ إلى سنة ١٧٧٤ فقدت الدولة العثمانية في تلك الحرب أراضي واسعة ومهمة، وبدا ظهور الضعف والانحلال الحقيقي في عهده. لمزيد من التفاصيل ينظر: العزاوي ، قيس جواد ، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، مطبعة المتوسط، بيروت ، ٢٠٠٠، ص٩٧.

(٢) الإنكشارية: كلمة تركية أصلها ينكجري أو(يني تشري) ومعناها الجنود الجدد أو العسكر الجديد أطلق ذلك الاسم على الفرق الجديدة من المشاة النظاميين(البيادة) التي كونها العثمانيون في القرن الرابع عشر، وتعد القوة العسكرية الأكثر أهمية بالنسبة للدولة العثمانية، غير أن تشكيل هذا الجيش العثماني النظامي لا يعرف له تاريخ بالقطع، ولكن أشارت المصادر بأنّه شكل في النصف الثاني من القرن الرابع عشر الميلادي بعد فتح أدرنه، وأضيف إليهم الأسرى النصارى، إذ فرض ضريبة الغلمان (الدوشيرمة)على الرعايا المسيحيين من الأرثوذكس الشرقيين من(بلاد البلقان)، إذ كانت تجمع بعض أولادهم كل خمس سنوات(بنجك) وتحولهم إلى الدين الإسلامي، وتنظم لهم دراسات علمية، مدنية وعسكرية، ومنهم تكونت طبقة القولار(عبيد السلطان) وقد احتلوا المناصب القيادية في الجيش والإدارة المركزية. للتفاصيل ينظر: ليلاني ،نجم الدين عبد الستار صادق ، دور العسكر في السياسة الداخلية للدولة العثمانية١٩٠٨-١٩٢٢م ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة تكريت ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، تكريت ، ٢٠١٦ ، ص١٤.

وجاء قيام الثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ وانتصاراتها في الميادين الأوربية لتؤكد ضرورة الإصلاح، لاسيما بعد غزو نابليون لمصر سنة ١٧٩٨ وهي ولاية عثمانية . لذلك حينما تولى السلطان محمود الثاني(١٨٠٨-١٨٣٩م) عرش السنة العثمانية في ٢٨ تموز ١٨٠٨م ، عين مصطفى باشا البيرقدار وزيره الأعظم (الصدر الأعظم) وقد عمل الأخير بنشاط في سبيل إصلاح الجيش والقضاء على عناصر الشغب والفوضى ولم يظهر الانكشارية ورجال الدين الموالين لهم في بادئ الأمر أي معارضة ولكنهم في ١٤ تشرين الثاني ١٨٠٨م أعلنوا ثورة شعواء أحاطوا بدار الوزارة فأضرموا النار فيها مما أدى إلى موت الصدر الأعظم مصطفى باشا حرقاً، فانتشرت الفتنة في أرجاء استانبول واشتد القتال بين الانكشارية وجنود السلطان اضطر السلطان أن يصدر فرماناً(مرسوم سلطاني) يعلن فيه ألغاء تلك الإصلاحات [١].

ظل السلطان العثماني محمود الثاني يترقب الفرصة لضرب الانكشارية ، وفي عام ١٨٢٦م – أي بعد ثمانية عشر عاماً من توليه الحكم – وجد الفرصة سانحة ولاسيما بعد سلسلة من الهزائم المتوالية التي منيت بها الانكشارية في حروب البلقان و أوربا الشرقية، ووضع خطة مناسبة لإبادة الانكشارية بعد أن اجتمعوا في أحد الميادين ، وأعلنوا الثورة ضد السلطان وتقدموا نحو السراي وكان السلطان ثد استعد لمواجهتهم ونصب المدافع تحت قيادة رجل اعتمد عليهم يدعى إبراهيم ويلقب قرة جهنم – أي جهنم السوداء –فكانت مذبحة منظمة بحق ضد الانكشارية [٢] وبذلك تم القضاء على الجيش الانكشارية وحل العساكر المحمدية المنصورة بدلا عنهم [٣] .

كان تعزيز السلطة المركزية من أولويات السلطان محمود الثاني ايضاً. فقد نجحت الدولة في إزاحة الإداريين المتسلطين على مختلف المناطق داخل البلاد، وأضعاف الأعيان، وأصبحت كافة الإيالات العثمانية ، التي كانت خارج السلطة المركزية للدولة، تحت سلطة الإدارة المركزية[٤] .

---

(١) الوردي ، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج١ ، مطبعة أمير ، (د.م) ، ١٩٩٢م، ص٢٦٢-٢٦٣.

(٢) الوردي ، المصدر السابق، ص٢٦٣.

(٣) للتفاصيل ينظر: أوغلى، أكمل الدين إحسان(إشراف)،الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تعريب: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية(أَرسيكا)، مج١، ستانبول ،١٩٩٩م ، ص ٤٠٩ .

(٤) عدا محمد علي باشا في مصر الذي كان يمثل الاستثناء في هذا الأمر ، فقد تمكنت الحكومة العثمانية من القضاء على حكم المماليك في بغداد عام ١٨٣١،والجليليين في الموصل عام ١٨٣٤، ثم القضاء على بعض الإمارات الكردية في شمال العراق عام ١٨٣٦. للتفاصيل يراجع: العزاوي، عباس ، تأريخ العراق بين احتلالين ،م طبعة بغداد ، ١٩٥٥م، ج٧، يص١٢٢.

ثانيا: الإصلاحات الإدارية والاجتماعية في العراق عهد السلطان محمود الثاني

واجهت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمود الثاني سلسلة من الأزمات الداخلية والخارجية، لذلك قرر إتباع سياسة مركزية وإعادة الحكم المباشر إلى كافة الولايات العثمانية، حيث قضى على المماليك في بغداد سنة ١٨٣١م وعلى الجليلين في الموصل ، لقد أنجز السلطان محمود الثاني برنامج إصلاحياً واسع النطاق وضعت فيه الخطوط العريضة التي سار عليها مصلحو الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين(١).

استكمالاً للإصلاح الجهاز العسكري ودعماً للسلطة المركزية التفت السلطان محمود الثاني إلى تطوير الجهاز الإداري الذي كان الأساس لمشاريع خلفائه المصلحين في القرن التاسع ، فبدأ بإعادة تنظيم الحكومة وتوسيع نطاق سيطرتها بإعادة تأكيد سلطة العاصمة استانبول على الولايات، واكتسبت هذه العملية فور البدء في تطبيقها، قوة دفع ذاتية غذاها الموظفون أنفسهم ، فتوقفت عادة منصب منح المناصب الحكومية كالتزامات والإقطاعات، واستحداث نظام التعينات والترقيات والمعاشات المنتظمة، وتم إضفاء طابع رسمي على السياسية اليومية من جانب الصدر الأعظم والوزراء ، ونتج عن انهيار نظام التمار ان تحولت الإقطاعات إلى الأراضي أميرية خصصت ضرائبها لتمويل العسكر الجديد بعد إلغاء الانكشارية وزاد هذا الأجراء مركزية الدولة وهيبة وقوة الدولة (٢) .

إن الحديث عن الإصلاحات الإدارية في عهد السلطان محمود الثاني لم يكن يعني التشكيلات الإدارية ولم يظهر أنظمة واضحة للسياسية الداخلية والخارجية ، وإنما اقتصرت الأمر على إنشاء بعض المؤسسات في كل جانب، لكن يبقى هناك ثلاثة إصلاحات باتت أثارها بشكل واضح على مؤسسات الدولة وعلى المجتمع العثماني ،وهي إصلاحات عسكرية والاقتصادية والتعليمية ، أما باقي الإصلاحات فقد بقيت محدودة(٣).

(١) أحمد، إبراهيم خليل ، تاريخ الوطن العربي ، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٢) طقوش ، محمد سهيل ،تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط١ ، دار النفائس، بيروت: ٢٠٠٨ م ، ص٣٣٢.

(٣) الرويلي ، ليلى دامس عقيل ،السلطان محمود الثاني وإصلاحاته١٨٠٨-١٨٣٩م ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة اليرموك،أربد : ٢٠١٣م، ص١٠٤.

المبحث الثاني

الأوضاع العامة في ولاية بغداد في عهد الوالي المملوكي داود باشا

المطلب الاول: ولاية بغداد بين النهج العسكري والتخبط الإداري:

تقع ولاية بغداد وسط العراق وتمثل في الوقت نفسه مقر الوالي العثماني الذي كان مشرفاً على الولايات البصرة والموصل وشهرزور وتغطي منطقة شمال شرق العراق ، ومقرها كركوك ، أي كانت بغداد بمثابة العاصمة ، وغطت الولايات الأربع مجمل إقليم العراق الحديث ، فضلا عن اختلاف المعطيات المتعلقة بإدارة تلك الولايات في المصادر والوثائق العثمانية التاريخية ، اتسمت التقسيمات الإدارية بالاضطراب وعدم الثبات ، سيما وان ولاية شهرزور لم تثبت عائديتها للدولة العثمانية إلا سنة ١٥٩٠م ، ثم ألغيت هذه الولاية وألحقت بولاية الموصل التي كانت الأكثر استقرارا في ولائها أو ولاء رؤسائها بالأحرى للدولة العثمانية [١].

خضعت ولاية بغداد لحكم المماليك خلال المدة ما بين (١٧٥٠-١٨٣١م) وكان أول حكام المماليك في بغداد هو سليمان أغا الملقب بـ (سليمان أبو ليلة) [٢] وقد استغل زعماء المماليك حالة عدم الاستقرار التي شهدتها بغداد بعد موت الوالي احمد باشا ابن حسن باشا عام ١٧٤٧م وسيطروا على الحكم في بغداد ، بالرغم من أن الباب العالي قد أرسلت أربعة ولاة تباعا في المدة ما بين (١٧٤٧-١٧٤٩م) ولم يستطع أي منهم السيطرة على أوضاع الولاية وعلى إثر ذلك تمكن الكتخذا[٣] سليمان أغا صهر الوالي احمد باشا من إحكام قبضته على بغداد عام ١٧٤٩م وطلب من الحكومة العثمانية الاعتراف به رسمياً والياً على بغداد وفي يتعهد بعدم الخروج على الدولة العلية ويرسل الأموال إلى حكومة استانبول[٤].

ثانيا: الاوضاع العامة في بغداد في ظل الحكم المملوكي

---

(١) الشكرجي ، محمد سعيد عبد الصاحب، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر، (بغداد :٢٠١٧) ، ص٢٧٥ -٢٧٦.

(٢) اشتهر سليمان بالحزم والشدة في الإدارة، وفي مقاومة العشائر العربية والكردية واستعماله القسوة والبطش معهم ، وإغارته ليلا عليهم حتى عرف باسم (أبو ليلة). علي ، شاكر علي ، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠م دراسة في أحواله السياسية ، ط١، منشورات مكتبة ٣٠ تموز،(الموصل :١٩٨٤م)،ص١٢٠ .

(٣) كان صاحب هذا المنصب من اتباع الوالي أو احد مماليكه وهو بمثابة الساعد الأيمن له دائرة مستقلة في مركز ولاية الولاية و إدارة شؤون الولاية وقيادة الحملات العسكرية التأديبية ضد العشائر الثائرة ، للتفاصيل ينظر: مراد ، خليل علي، العراق في العهد العثماني الثاني دراسة في الإدارة= العثمانية والحياة الاقتصادية ١٦٣٨-١٧٥٠م، الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٨ م، ص٨٣-٨٤.

(٤) نورس ، علاء موسى كاظم ، حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١م، بغداد ، ١٩٧٥م، ص ٣٠-٣٣.

شهدت مدة حكم المماليك في العراق أحداث عديدة وفي مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية كانت لها تداعيات خطيرة انعكست بشكل كبير على مجمل الأوضاع العامة في الولايات العراقية ولاسيما مدينة بغداد التي تعد عاصمة ولاية بغداد رسميا طوال العهد المملوكي، إذ عانى سكانها وحكومتها من تحديات سياسية واقتصادية وطبيعية صعبة للغاية ساهمت بشكل في تدهور وضع المدينة، ولم تشهد بغداد تطوراً اقتصاداً كبيراً وذلك لأسباب متعددة أهمها عدم استقرار الأوضاع الداخلية فيه ولاسيما السياسية منها ، بسبب الصراع بين زعماء المماليك على السلطة فضلاً عن تعرضهم للهجمات الخارجية من حكام بلاد فارس ، فضلاً عن انتفاضات العشائر المتكررة على الحكومة وحدوث الفيضانات وانتشار الأمراض ولاسيما الطاعون بين السكان[١].

المبحث الثالث

إعادة السلطة المركزية على العراق في عهد السلطان محمود الثاني

المطلب الأول : محاولة الدولة العثمانية القضاء على النفوذ المملوكي في العراق

شعر الباب العالي بالارتياح حينما علم بالموت المفاجئ لوالي بغداد احمد باشا (١٧٢٣-١٧٤٧م) رغبة منه أن الفرصة أصبحت متاحة له لان استرجاع سيطرته المباشرة على بغداد والقضاء على القوة المملوكية النامية فيها قبل أن تشكل مصدر خطر للدولة العثمانية التي كانت تتمتع في تلك المدة نوعا ما باستقرار وهدوء نسبيين في علاقتها مع أعدائها في أوربا بعد عقد معاهدة كوردان سنة ١٧٤٧ مع نادر شاه [٢] وأول أجراء لجأت إليه الدولة العثمانية هو فصل ولاية البصرة عن باشوية بغداد ، ثم أصدرت أوامرها بأجراء تغيرات في حكام الولايات فأسندت حكم ولاية بغداد إلى الصدر الأسبق ووالي ديار بكر

(١) لوريمر ، ج ج، ، القسم التاريخي دليل الخليج ،ج٤،ترجمة : مكتب أمير قطر قطر، (د.ت)، ص ١٨٨٢-١٨٩٢ .

(٢) نادر خان قولي : ولد بمدينة دستكرد (كبكان) سنة ١٦٨٨م بإقليم خراسان من عائلة فقيرة ينتمي إلى عشيرة أفشار التركمانية (قرخلو – قر قلو) والده (أمام قلي) ، امتهن في صباه الرعي ، وقع في اسر الأوزبك، بعد اربع سنوات هرب وعاد إلى عشيرته ،ابدى شجاعة في المنازعات والغارات العشائرية، ثم التحق بخدمة حاكم أيبورد بابا علي بك وتخلص من الأخير فأصبح حاكم أيبورد وتطلع إلى حكم خراسان إلا انه اخفق في ذلك لذلك تحول إلى قاطع طريق مهددا أمن المنطقة ، ثم دخل في خدمة الشاه طهماسب ولشجاعته الفائقة وبطشه الشديد ولخدماته الجليلة كافأه الشاه وأنعم عليه بلقب نادر خان قولي (عبد شاه طهماسب) ثم نصب نفسه شاهاً على العرش الإيراني في ٨ أذار ١٧٣٦م ، للتفاصيل ينظر: مؤلف مجهول ، روضة الأخبار في ذكر أفراد الأخيار، تحقيق :عماد عبد السلام رؤوف ،مطبعة شفان ، السليمانية ، ٢٠١٠م، ص٢٤؛ الجاف، حسن كريم، موسوعة تاريخ إيران السياسي من بداية الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية ، مج ٣، الدار العربية للموسوعات، بيروت:٢٠٠٨م، ص٨٧.

احمد باشا والبصرة إلى احمد باشا الكسرلي أما سليمان أغا صهر احمد باشا وكتخدا فقد عين والياً على أظنه فرحل إليه ولكن عيونه ظلت ترنو صوب بغداد سيما وانه كان صهر والي بغداد احمد باشا الذي لم يخلف ولدا ولا حفيدا [١] ، كان سليمان اغا يلح على الباب العالي مطالبا بتعينه على ولاية بغداد وكانت مطالبة تزداد تأثيراً بخيبة من حكم في مكانه من بعده [٢] ، صدرت الأوامر العثمانية في استانبول بتعين سليمان أغا واليا على بغداد سنة ١٧٤٩م ، وكان أول من تولى الحكم في العراق من المماليك وكان من بين الكرج الذين اشتراهم حسن باشا وتعهدهم بالرعاية، وقد ابدى شجاعته في الدفاع عن بغداد عند حصارها من قبل نادر خان[٣].

بعد أن فرغ السلطان محمود الثاني من أمر الانكشارية في إسطنبول التفت إلى أمر المماليك في بغداد[٤] ، وتجددت فكرة إعادة السلطة المركزية العثمانية على ولاية بغداد والقضاء على الحكم المملوكي [٥].

ثانيا: داود باشا ونهاية حكم المماليك في العراق (١٨١٧-١٨٣١):

كان داود باشا[٦] احد المماليك الذي تدرج في العديد من المناصب الإدارية ومنها دفتر دار الولاية, وعندما تولى سعيد باشا (١٨١٣-١٨١٦) ولاية بغداد ارتقى داود باشا إلى منصب (الكتخذا), إلا انه لم يستمر طويلا في منصبه, إذ سرعان ما دب الخلاف بين الاثنين نتيجة للمؤامرات التي حاكها المناوئين لداود باشا, اثر ذلك قرر ترك بغداد والتوجه نحو كركوك حيث اخذ بالاتصال بـ حالت افندي في إسطنبول, حيث اخذ بمراسلته باستمرار ويرفع له الأخبار عن أحوال بغداد ووواليها والأعمال التي يقوم بها,

(١) لونكريك ، ستيفين هيمسلي، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ،ترجمة : جعفر الخياط ، ط٦،مطبعة اركان ، بغداد ، ١٩٨٥، ص ١٩٧-٢٠٠ .

(٢) الوردي، المصدر السابق، ص١٢٠ .

(٣) سعدي عبد الله، إيناس ، تاريخ العراق الحديث، دار عدنان للطباعة ، بغداد، ٢٠١٤ ، ص ٣٣٩.

(٤) الوردي ، المصدر السابق، ص٢٦٦.

(٥) سعدي، المصدر السابق ، ص٣٥٨.

(٦) ولد داود باشا عام ١٧٧٤م في مدينة تفليس في كرجستان بيع في سوق نخاسه اشتراه احد التجار وباعه الى الوالي سليمان باشا الكبير ، وكان ذو شخصية قوية فضلا عن ذلك كان يجيد التحدث بالعربية والتركية والفارسية ونظرا لمؤهلاته وإخلاصه لسيده فقد وزجه الوالي ابنته واسند إليه منصب خازن دار الولاية ، نوار ، عبد العزيز سليمان ، داود باشا ،والي بغداد ، ط١، القاهرة،١٩٦٨م، ص٤١-٤٣.

وكان لجهود حالت افندي اثر كبير في حث السلطان على توجيه الولاية إلى داود باشا, وبالتالي حصل داود باشا على الفرمان الذي يقضي بتعيينه واليا على بغداد والبصرة وشهرزور, وعزل سعيد باشا عن منصبه, وحاول الأخير المقاومة إلا انه لم يفلح, بسبب انضمام القوات المملوكية وبعض العشائر إلى جانب داود باشا (١٨١٧-١٨٣١م) وقيام انتفاضة عامة في بغداد ضد سعيد باشا وبالتالي تمكن داود باشا من دخول بغداد[١].

فكر السلطان في محاولة منه على إقصاء المماليك عن حكم العراق نهائياً، وكان داود باشا (١٨١٧-١٨٣١م) والي بغداد يبعث بانتظام في سنوات حكمه الأولى ما عليه من الأموال إلى الباب العالي [٢] وكانت علاقته بالسلطان العثماني محمود الثاني جيدة حتى اهدى له السلطان خمسة عشر مدفعاً ول كن رغبة داود باشا بالاستقلال لذلك أبى داود باشا في دفع الأموال في السنوات الأخيرة من حكمه إذ توقف وتأخر في دفع الأموال وكانت حكومة الباب العالي قد أعلنت النفير العام وبأمس الحاجة إلى تلك الأموال في حربها مع روسيا [٣]، ومن جانب أخر كان والي بغداد مضطرا في ذلك لان برنامجه الإصلاحي العسكري والاقتصادي وتهديدات بلاد فارس المستمرة في العهد القاجاري(١٧٩٥-١٩٢٥م) فضلا عن الثورات العشائرية والمؤامرات التي كانت تحاك ضده كل ذلك اجبره بوجوب الاحتفاظ بالأموال اللازمة لتحقيق إمكانية التحرك في كل الجوانب، إلا أن امتناع دفع الأموال سيما وان الدولة العثمانية قد أعلنت النفير العام في حربها مع روسيا ١٨٢٦م أدت إلى توتر العلاقات بينه وبين السلطان[٤] وكان داود باشا يتمتع باستقلال شبيه بمحمد علي باشا في مصر وصدور فرمان من قبل السلطان محمود الثاني بإلغاء قوات الانكشارية في الجيش شكلا فراغاً عسكرياً ربما كان قد حفز داود باشا وبطانته على التفكير بالاستقلال بولاية بغداد، مما دعا السلطان محمود الثاني التحرك السريع[٥] .

(١) سعدي، المصدر السابق ، ص٣٥٨-٣٥٩.
(٢) المصدر نفسه، ص٣٥٨-٣٥٩.
(٣) فائق بك ، سليمان، تاريخ المماليك الكوله مند في بغداد ، ترجمة: محمد نجيب ارمنازي، مطبعة المعارف، بغداد ،١٩٦١م، ص٥٢.
(٤) سعدي، المصدر السابق ، ص٣٥٨-٣٥٩.
(٥) أبو طبيخ ، جميل ، مذكرات بغداد مراجعة في تاريخ الصراع الطائفي والعنصري ٦٧٢-٢٠٠٧م، المؤسسة العربية العربية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت،٢٠٠٨ ،ص٨٦ .

اخذ السلطان العمل على تطبيق نظام المركزي المباشر ، ناهيك عن التقارير التي كانت ترد إليه من بغداد دلت على أن داود باشا لم يكن صادق النية في القضاء على الانكشاريين وفق الأوامر التي صدرت إليه(١).

في عام ١٨٣٠م ارسل السلطان احد مساعديه المدعو صادق افندي اللي داود باشا يبلغه بعزله، وفي طريقه إلى بغداد استقبل صادق افندي في الموصل من قبل واليها يحيى باشا الذي ابلغه عن قسوة داود باشا ،وعندما وصل صادق افندي إلى بغداد خالف العرف الذي كان سائدا ويتقيد به المبعوثين الرسمين من استانبول إلى بغداد ولم يتوقف في الأعظمية للمبيت فيها وزيارة مرقد الأمام أبي حنيفة النعمان قبل دخول إلى بغداد بصورة رسمية ، كما تجاهل الاستقبال الفخم الذي اعده داود باشا وتحاشى زيارته ، على الرغم من إبلاغه بأن الوالي بانتظاره في السراي، وفي اليوم التالي التقى معه في الديوان وقد تم تم استقباله رسميا ولكن داود باشا اظهر فتورا من جانبه في مقابلته وتهمد التثاقل في القيام له ، وعلى الرغم من ذلك تم تبادل معه التحيات الرسمية بينهما ، وبعد عدة لقاءات ابلغ صادق افندي بأنه مكلف من قبل السلطان بتنحيته عن الحكم وتعيين شخص أخر بدلا عنه ، ولكن داود باشا لم يستجب لتلك الأوامر حاول صادق افندي التعاون مع احد زعماء المماليك ويدعى سليمان أغا الميرأخور وطلب منه قتل داود باشا كونه متمرد على السلطان ووعده بانه سيتولى مكانه إلا أن سليمان أغا ابلغ داود باشا بالأمر وتقرر التخلص منه وقتل صادق افندي (٢). ولما علم الباب العالي بتلك المؤامرة ومقتل مبعوثه تقرر تنحية داود باشا بالقوة (٣) .

ثالثا : الحملة العثمانية لبسط السلطة المركزية على بغداد بقيادة علي رضا باشا اللاز

قرر السلطان محمود الثاني بعد معرفته بمقتل صادق افندي في ١٩ تشرين الثاني ١٨٣٠م توجيه حملة عسكرية لبسط السلطة المركزية العثمانية على بغداد ووقع اختياره على والي حلب علي رضا اللاز(٤) باشا لقيادة الحملة العثمانية لأنهاء حكم المماليك في بغداد واسند إليه ولاية بغداد وديار بكر

(١) الوردي ، المصدر السابق، ص٢٦٦.
(٢) الخياط ، جعفر، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة ،ط١، بغداد ،١٩٧١م، ص٢٩١-٢٩٣.
(٣) نوار، المصدر السابق ، ص ٣٣.
(٤) علي رضا باشا اللاز : قائد عسكري ورجل دولة عثماني من طراز الأول ، ولد في طرابزون ، تولى العديد من المناصب العسكرية والوظائف الإدارية في الدولة العثمانية ، عمل في شبابه موظفاً في كمارك أزمير ، ومتسلما في مدينة منغيسا وكتخذا مع والي حلب وتولى ولاية العديد من الولايات منها حلب بغداد وديار بكر وجدة للتفاصيل ينظر: أبوطبيخ ، المصدر السابق، ص٨٦.

والموصل فضلا عن ولاية حلب ، ويعود السبب في اختيار علي رضا باشا بتلك المهمة فهو اقرب الولاة إلى العراق وأكثرهم معرفة بأحواله ، كما انه له سجلا حسناً لدى الباب العالي[١] . انطلقت الحملة من الشام نحو بغداد وانضم إليها قاسم العمري والي الموصل فضلا عن بعض زعماء المماليك وبعض أبناء العشائر ولاسيما من عشيرة شمر الجربا وعشيرة عقيل وكان رجال هاتين العشيرتين معروفين بحزمهم في المعارك[٢].

تمكنت الحملة العثمانية من دخول بغداد عام ١٨٣١م وأنهت حكم المماليك شبه المستقل فيها، وقد ساعد تفشي مرض الطاعون الذي استشرى في المدينة ، ناهيك عن فيضان نهر دجلة الذي أغرقها أثناء حصارها من قبل علي رضا باشا وقواته عندها اضطر داود باشا على الاستسلام ليكون أخر ولاة المماليك فيها، وبانتهاء حكم المماليك سيطرت الدولة العثمانية سيطرة مباشرة على بغداد ، وتقلد على رضا باشا أمر الإيالة أي الولاية وتوابعها تنفيذا للاتفاق الذي ابرم بينه وبين السلطان واستمر حكمها اكثر من احدى عشرة سنة (١٨٣١-١٨٤٢م) [٣].

(١) المصدر نفسه ، ص ٣٥٩.

(٢) نوار ،عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دارالكاتب ، مصر ، ١٩٦٨، ص ٣٣

(٣) سعدي، المصدر السابق ، ص٤١٧.

الخاتمة:

بعد أن شهدت الدولة العثمانية في منتصف القرن السادس عشر تدهوراً في أنظمة الحكم، وعدم قدرتها على استيعاب التطورات التي شملت مجالات الحياة المختلفة في أوربا وفي جميع النواحي العسكرية والإدارية والثقافية والاجتماعية ، فكر سلاطين ورجال الدولة العثمانية وجوب إعادة هيبة الدولة وإصلاح أنظمتها وتحديث المؤسسة العسكرية كونها عماد الدولة وسر قوتها ، وكانت الإنكشارية العقبة امام تلك الاصلاحات ، وبعد تولى السلطان محمود الثاني السلطنة ، وجد الفرصة سانحة للتخلص من الانكشارية ولاسيما بعد سلسلة من الهزائم المتوالية التي منيت بها الدولة في حروب البلقان و أوربا الشرقية، وإعادة هيبة الدولة على ولاياتها الشبه مستقلة ولاسيما ولاية بغداد، وبعد دراسة تلك الأسباب .

تم التوصل إلى اهم النتائج :-

١- سعى السلطان العثماني محمود الثاني إلى إعادة الحكم المباشر على بعض ولاياتها التي أصبحت شبه مستقلة عن السيادة العثمانية المركزية ، وكانت بغداد في مقدمة تلك الولايات ، لذلك قرر إسقاط حكم المماليك فيها وإعادة الحكم المباشر عليها ومما حفزه في ذلك عدم استجابة والي بغداد داود باشا إلى أوامره.

٢- عانى أهالي بغداد بسبب الحصار الذي فرضه القوات العثمانية بقيادة علي رضا باشا ، وتفشي مرض الطاعون وفيضان نهر دجلة وحدوث مجاعة وهذه الأوضاع أدت إلى هلاك عدد كبير من الأهالي ، وكل تلك المصائب سهلت مهمة القوات العثمانية في إحكام سيطرتها إلى بغداد .

٣- كانت القوات العثمانية بقيادة علي رضا باشا اكثر استعدادا وتجهيزا من قوات داود باشا فضلا عن مساهمة والي الموصل وبعض العشائر في الحملة ، فقد ساهم بشكل كبير في رفع معنويات القوات العثمانية المهاجمة وإنهاء حكم المماليك في ولاية بغداد عام ١٨٣١م.

قائمة المصـــــادر والمراجع

اولاً: الكتب العربية والمعربة.

١. إبراهيم خليل احمد ، تاريخ السيطرة العثمانية على أقطار الوطن العربي، مطبعة جامعة الموصل، ١٩٨٢.

٢. أكمل الدين إحسان أوغلى(إشراف)،الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، تعريب: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية(أَرسيكا)، مج١، إستانبول،١٩٩٩م.

٣. ايناس سعدي عبد الله ، تاريخ العراق الحديث، دار عدنان للطباعة ، بغداد ، ٢٠١٤م .

٤. جميل أبو طبيخ ، مذكرات بغداد مراجعة في تاريخ الصراع الطائفي والعنصري ٦٧٢-٢٠٠٧م. المؤسسة العربية للدراسات والتوزيع والنشر، بيروت ، ٢٠٠٨.

٥. حسن كريم الجاف، موسوعة تاريخ إيران السياسي من بداية الدولة الصفوية إلى نهاية الدولة القاجارية ، مج ٣، الدار العربية للموسوعات، بيروت ، ٢٠٠٨.

٦. خليل علي مراد ، العراق في العهد العثماني الثاني دراسة في الإدارة العثمانية والحياة الاقتصادية ١٦٣٨-١٧٥٠م، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠١٨.

٧. ستيفين هيمسلي لونكريك ، ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ،ترجمة : جعفر الخياط ، ط٦،مطبعة أركان ،بغداد ، ١٩٨٥.

٨. سليمان فائق بك، تاريخ المماليك الكوله مند في بغداد ، ترجمة: محمد نجيب ارمنازي، مطبعة المعارف، بغداد ، ١٩٦١.

٩. الشكرجي ، محمد سعيد عبد الصاحب، دار التب العلمية للطباعة والنشر، بغداد ٢٠١٧.

١٠. عباس العزاوي، تأريخ العراق بين احتلالين ، ج٧، بغداد، ١٩٥٥.

١١. علاء موسى كاظم نورس ، حكم المماليك في العراق ١٧٥٠-١٨٣١م، بغداد ، ١٩٧٥.

١٢. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج١ ، مطبعة أمير، بغداد، ١٩٩٢.

١٣. علي شاكر علي ، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨-١٧٥٠م دراسة في أحواله السياسية ، ط١، منشورات مكتبة ٣٠ تموز،الموصل ،١٩٨٤.

١٤. قيس جواد العزاوي، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط، بيروت، مطبعة المتوسط،بيروت:٢٠٠٣م.

١٥. لوريمر ، ج ج، ، القسم التاريخي دليل الخليج ،ج٤،ترجمة : مكتب امير قطر ،قطر ، د.ت.

١٦. محمد سهيل طقوش ،تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط١ ، دار النفائس، بيروت: ٢٠٠٨ م .

١٧. محمد فؤاد كوبرلي، قيام الدولة العثمانية، ترجمة :أحمد السعيد سليمان، تقديم: أحمد عزت عبد الكريم، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر،القاهرة:١٩٦٧م..

١٨. مؤلف مجهول ، روضة الأخبار في ذكر أفراد الأخيار، تحقيق :عماد عبد السلام رؤوف ، مطبعة شفان ، السليمانية :٢٠١٠.

١٩. هاشم صالح التكريتي ، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦م، مطابع دار الحكمة ، بغداد :١٩٩٠م.

٢٠. يلماز أوزتونا، المدخل إلى التاريخ التركي، ترجمة: أرشد الهرمزي ، الدار العربية للموسوعات،بيروت: ٢٠٠٥م.

ثانيا : الرسائل والاطاريح الجامعية.

١. أحمد ناطق إبراهيم العبيدي، مضائق البسفور والدردنيل ١٧٧٤– ١٨١٥م ، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، كلية التربية أبن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.

٢. ليلى دامس عقيل الرويلي، السلطان محمود الثاني وإصلاحاته١٨٠٨–١٨٣٩م ،رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، أربد : ٢٠١٣م.

٣. نجم الدين عبد الستار صادق ليلاني ، دور العسكر في السياسة الداخلية للدولة العثمانية١٩٠٨– ١٩٢٢م ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة تكريت ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠١٦.